

أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

The impact of the change in the Algerian dinar exchange rate on the trade balance

د. محمد حداد
جامعة الجزائر 3، الجزائر
Haddadm02@yahoo.fr

أ. سهام مانع¹
جامعة الجزائر 3، الجزائر
Sihemmana@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2018/10/06

تاريخ القبول: 2018/09/12

تاريخ الاستلام: 2018/08/08

ملخص

الغرض من هذه الورقة البحثية هو توضيح طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري من جهة، وتحديد درجة تأثير التغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري من خلال قياس القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (سعر صرف الدينار الجزائري) للمتغير التابع (الميزان التجاري) وهل هذه النسبة كبيرة أم لا من جهة أخرى، ويتم التوصل إلى ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015، وقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى أنه توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري وأن التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري تفسرها التغيرات التي تحدث لسعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 76,01٪.

الكلمات المفتاحية

سعر صرف الدينار الجزائري، الميزان التجاري.

تصنيف F331 F118:JEL

Abstract

The purpose of this paper is on one hand to clarify the nature of the relationship between the Algerian dinar exchange rate and the trade balance, and on the other hand to determine the degree of impact of changes in the Algerian dinar exchange rate on the trade balance by measuring the explanatory capacity of the independent variable (Algerian dinar exchange rate) of the dependent variable (Trade balance) and whether this percentage is significant or not, this can be achieved by formulating a standard model of the change impact of Algerian dinar exchange rate to US dollar on the trade balance during the period from 2000 to 2015. This paper concluded that the exchange rate of the Algerian dinar is inversely proportional to the trade balance and that 76.01% of changes in the trade balance are explained by changes in the Algerian dinar exchange rate

Key words : Algerian Dinar Exchange Rate, Trade Balance.

Classification JEL : F331, F118

¹. سهام مانع، Sihemmana@hotmail.fr

مقدمة

تُعتبر العملة رمز للبلد وتعبير لتاريخه لذلك لكل دولة عملة خاصة بها لها رموز تختلف من بلد لآخر وتلقى قبول من طرف جميع المواطنين المقيمين بهذا البلد، لكن نظراً لتطور الإنتاج والاقتصاد يجد البلد نفسه مضطر للتعامل مع العالم الخارجي شراءً من أجل تلبية حاجات ورغبات مواطنيه المحليين أو بيعاً لتحويل فائض الإنتاج إلى الدول الأخرى ويكون هذا التبادل مقابل الحصول على النقود لكن هنا لا يستطيع هذا البلد المعني تسديد ما عليه من التزامات بعملته المحلية لأنها تفقد قوتها الشرائية خارج حدوده وبذلك يُطرح مشكل كيفية التسديد، هذا ما أدى إلى ظهور سعر الصرف الذي أصبح يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية اليومية فمن خلاله تتم عملية المبادلة بين البلد المعني مع العالم الخارجي وبالتالي أصبح أداة الربط بين اقتصاديات بلدان العالم، يُعبر سعر الصرف عن جودة الأداء الاقتصادي وهو شديد الحساسية بالمؤثرات الداخلية والخارجية التي تحدث للبلد وبذلك فإن سعر صرفه معرض للارتفاع أو الانخفاض حسب درجة تأثره بهذه الظروف التي يعيشها البلد، وبما أن العمليات التي يقوم بها البلد من حيث الشراء والبيع مع العالم الخارجي والتي يتم تقييدها تحت بند الميزان التجاري وأن قيمة عملة هذا البلد تؤثر على حجم عمليات التبادل فإن هذا يعني أن التغير الذي يطرأ على سعر صرف هذه العملة له تأثير على وضعية الميزان التجاري.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم لها عملة وطنية خاصة بها تحمل معالم من تاريخها العريق عرفت عدة تغييرات حتى أصبحت ما عليه الآن، ومن المعروف عن نظام الصرف السائد في الجزائر أنه شهد عدة تحولات أدت إلى حدوث تقلبات في سعر صرف العملة الأمر الذي انعكس على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية وبالأخص قطاع التجارة الخارجية الذي يتميز بأحادية التصدير كون أن أكبر من 97% من صادرات الجزائر تتمثل في المحروقات التي يتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي على العكس من ذلك حوالي ثلثي من الواردات الجزائرية تتم مع الاتحاد الأوروبي بـ الأورو، وهو ما ينعكس على الميزان التجاري باعتباره أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تتأثر بهذه الوضعية ذلك لأن مؤشر الميزان التجاري يقيس الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات.

وعليه ومن خلال هذا المنطلق سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: هل يتأثر الميزان التجاري بالتغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينار الجزائري، وما هي طبيعة هذا التأثير؟ وللإجابة على ذلك لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تم إنشاء الدينار الجزائري؟
- ما هو الميزان التجاري وما هي أهم العوامل المؤثرة فيه؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري.

المحور الأول: تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري

سعت الجزائر كغيرها من الدول بعد الاستقلال إلى إيجاد عملة خاصة بها تُعبر عن تاريخها ومجدها لذلك قامت بإنشاء الدينار واتخذته عملة جزائرية وطنية، لكن عملية الإنشاء هذه مرت بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن ومن خلال هذا المحور سنحاول عرضها باختصار كالآتي:

أولاً: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1964-1971)

على الرغم من حصول الجزائر على الاستقلال إلا أنها ظلت تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي إلى غاية 1963 أين ارتأت الجزائر إلى تحقيق استقلالها النقدي والمالي من خلال انعزالها عن منطقة الفرنك الفرنسي، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية حددت نسبته بـ 1 دج = 0,18 غ ذهب وينبغي على الجزائر التقيد بهذا الوزن باعتبارها عضو في صندوق النقد الدولي، وتُعتبر النسبة التي حددتها الجزائر لعملتها الوطنية نفس نسبة الفرنك الفرنسي (1 ف.ف = 0,18 غ ذهب)، متبينةً بذلك نظام صرف ثابت مربوط بعملة واحدة

وهي الفرنك الفرنسي إلى غاية 1969 حين لجأت السلطات الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي، غير أن الجزائر لم تتبعها في هذا التخفيض مما أصبح 1 دج = 1,25 ف.ف (أوت 1969 - ديسمبر 1973)، ذلك لأن الجزائر كانت في هذه الفترة إلى حاجة للمحافظة على استقرار سعر صرف عملتها من أجل تطبيق المخطط الثلاثي الأول. ومع انهيار نظام "Bretton Woods" الذي صاحبه سحب الذهب من التداول في الأسواق العالمية واتجاه معظم دول العالم إلى تعويم عملاتها كان على الجزائر تدارك الوضع وإعادة النظر في نظام صرفها؛

ثانياً: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1974-1988)

نتيجة الفوضى التي انتشرت في العالم بعد انهيار نظام "Bretton Woods" تم التوجه إلى نظام تعويم العملات، لذلك اعتمدت الجزائر في تحديد قيمة الدينار على سلة من العملات التي تربطها بهم علاقات تجارية دولية، تحتوي هذه السلة على 14* عملة حيث أعطيت لكل منها معامل ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية مع إعطاء وزن أكبر للدولار الأمريكي، وكان اعتماد الجزائر هذا النوع من الربط بهدف ضمان استقرار الدينار وعدم ارتباطه بمنطقة نقدية معينة¹؛

ثالثاً: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1988-1994)

نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986 وباعتباره المورد الأساسي للجزائر دخل الاقتصاد في أزمة حادة نتيجة العجز الحاصل في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وعليه عيش الاقتصاد الجزائري لحالة ركود مما توجب ذلك إدخال إصلاحات على الاقتصاد الوطني بشكل عام بدءاً ب سياسة الصرف بغرض تعديل سعر الصرف وذلك بإتباع الإجراءات التالية:

1- الانزلاق التدريجي

بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة ثقل خدمة الدين لجأت الجزائر إلى طريقة الانزلاق التدريجي بهدف تعديل الدينار وذلك من خلال قيمته بصفة تدريجية ومنظمة للوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وعليه انتقل سعر الصرف من \$1 = 4,936 دج في نهاية 1987 إلى \$1 = 8,032 دج في نهاية 1989، ومع بداية سنة 1990 شهدت عملية الانزلاق تسريعاً وذلك تماشيًا مع تسريع تطبيق الإصلاحات أين واصل سعر الصرف انخفاضه من \$1 = 12,11 دج في نهاية 1990 إلى غاية بداية 1991 أين أصبح \$1 = 17,76 دج؛

2- التخفيض الصريح

بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 قام مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 22٪ وهذا لغرض تحقيق ما يلي:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛
- العمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل؛
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

*. تتكون هذه السلة من العملات التالية: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشلنغ النمساوي).

نتيجة القرار الذي اتخذته مجلس النقد والقرض أصبح $1\$ = 22,5$ دج لكنه حافظ على السعر إلى غاية أبريل 1994 أين تم إبرام اتفاق آخر جديد مع صندوق النقد الدولي الذي نتج عنه تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 17,40% ليصبح بذلك $1\$ = 36$ دج.²

رابعاً: مرحلة التعويم المُدار

تُعتبر سنة 1994 نقطة تحول كبير في نظام سعر الصرف المطبق من قبل السلطات الجزائرية التي تم فيها إصدار قرار التخلي عن نظام الربط المتبنى منذ سنة 1974 والتوجه إلى نظام الصرف المعموم المدار الذي يقوم على قواعد العرض والطلب، وذلك تماشيًا مع مواصلة البنك المركزي لعملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري حيث خُفضت قيمة الدينار مرتين بمجموع 70% ما بين شهر أبريل وسبتمبر من عام 1994، ليشهد بعد ذلك حالة ارتفاع (1995-1998) ثم انخفاض في قيمته الفعلية (1998-2001)، ومن أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي قام البنك المركزي بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار في جانفي 2003 بنسبة تتراوح ما بين 2-5%، بينما شهد سعر صرف الدينار حالة ارتفاع مقارنةً بالدولار الأمريكي بنسبة 11% وذلك بين جوان وديسمبر 2003، ليواصل انخفاضه في سنة 2005 ليصل إلى $1\$ = 73,36$ دج ثم يشهد في سنة 2007-2008 حالة ارتفاع مؤقتة ثم يرجع وينخفض مرةً أخرى إلى غاية سنة 2015. وقد شهدت مرحلة التعويم المدار فترتين نوجزهما كما يلي:

1- نظام جلسات التثبيت

هو عبارة عن جلسة كانت تُعقد سابقًا كل أسبوع ثم أصبحت تعقد يوميًا بين ممثلي البنوك والبنك المركزي من أجل تحديد سعر صرف الدينار وذلك من خلال عرض البنك المركزي مبلغ معين حسب ما يتوافق مع سياسة الصرف بالدولار الأمريكي ثم تقوم البنوك بعرض المبلغ الذي تريد الحصول عليه بالسعر المناسب لها، ومن ثم يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيًا من خلال عرض العملة الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية؛

2- سوق الصرف البيئية

أنشأت هذه السوق سنة 1996 من أجل تحديد سعر صرف الدينار وفق قوى العرض والطلب التي تحدث يوميًا عن طريق تدخل مختلف البنوك التجارية والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكلٍ حر مع إمكانية تدخل البنك المركزي من وقتٍ لآخر للحفاظ على قيمة الدينار من التدهور.³

المحور الثاني: ماهية الميزان التجاري

يُعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وذلك لسماحه بتقييم المبادلات من السلع والخدمات بين البلد وباقي دول العالم ولذلك يُطلق عليه أيضًا مصطلح "الميزان التجاري الدولي"، وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر تناول أهم المفاهيم الأساسية للميزان التجاري.

أولاً: مفهوم الميزان التجاري

يُقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية الذي يتحقق من خلال الفرق بين صادرات المشتريات من السلع والخدمات وواردات هذه السلع والخدمات وذلك خلال فترة زمنية معينة (عادةً 3 أشهر).⁴ من خلال التعريف أعلاه نستنتج أن:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد} - \text{إجمالي واردات البلد}$$

عند حساب الرصيد قد تكون النتيجة موجبة أو سالبة ولذلك فإن الحالة الأولى تعني أن هناك فائض في الميزان التجاري بمعنى صادرات البلد من السلع والخدمات أكبر من وارداته، أما في الحالة الثانية فيكون هناك عجز في الميزان التجاري ذلك لسبب أن واردات هذا البلد أكبر من صادراته من السلع والخدمات.

ثانياً: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري بدوره إلى قسمين هما: الميزان التجاري السلعي (التجارة المنظورة) والميزان التجاري الخدمي (التجارة غير المنظورة).

1- الميزان التجاري السلعي

ويشمل جميع البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية (الملموسة) التي تمر عبر الحدود الدولية، وبحسب هذا القسم عن طريق طرح صادرات البلد للسلع الملموسة من وارداته لنفس السلع؛

2- الميزان التجاري الخدمي

ويشمل جميع أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات: النقل، التأمين، السياحة... الخ، حيث تُعتبر الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج صادرات في حين تسجل الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج في جانب الواردات، ويمثل الفرق بين الإيرادات المتأتية من صادرات الخدمات ومدفوعات الواردات من الخدمات رصيد الميزان التجاري الخدمي.⁵

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري لبلد ما والتي نذكر من بين أهمها ما يلي:

1- التضخم

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنةً بالأسعار العالمية مما ينتج عن ذلك انخفاض صادرات هذا البلد وزيادة وارداته ذلك لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أقل من الأسعار المحلية؛

2- تغيرات أسعار الفائدة

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للبلد بهدف الاستثمار مما ينتج عنه زيادة الإنتاج المحلي الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة محلياً؛

3- سعر الصرف

يؤدي رفع سعر صرف العملة المحلية إلى انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة مما تصبح عليه أسعار الواردات أكثر جاذبية وعليه زيادة الواردات على حساب الصادرات، والعكس عندما يتم تخفيض سعر صرف العملة المحلية.⁶

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

بعد العرض النظري الموجز الذي مررنا به حول مراحل تطور نظام سعر الصرف في الجزائر ثم التطرق إلى مفاهيم حول الميزان التجاري، سنحاول الآن ومن خلال هذا المحور قياس أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأسعار البترول على الميزان التجاري وذلك بتحديد طبيعة هذه العلاقة ومعرفة مدى تأثير التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار وأسعار البترول على الميزان التجاري، وهذا باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي سيعمل على تقدير العلاقة الموجودة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري مستعينين في ذلك على طريقة المربعات الصغرى التي يُظهر فيها معامل التحديد مدى تأثر أحد المتغيرين بالآخر.

أولاً: الدراسات السابقة

1- دراسة زيرار سمية 2009

درست زيرار سمية في ورقتها البحثية أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-2004 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة لتتوصل في الأخير إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير؛

2- دراسة Sorel Francine and Chancel Bahouayila 2010

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري في الغابون وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، وقد توصلت في الأخير إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يؤثر سلباً على الميزان التجاري بعد استنتاج أنه إذا حدث نمو بـ 1% في سعر الصرف الفعلي الحقيقي فإن الميزان التجاري سيتدهور بنسبة 2,37%؛

3- دراسة حميدات عمر 2011

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على ميزان مدفوعات الجزائر والتأكد ما إن كانت سياسة تخفيض العملة التي اتبعتها الجزائر قد حققت الأهداف التي سطرتها وحسنت من وضع ميزان مدفوعاتها، إلا أن نتائج الدراسة توصلت إلى أن سياسة التخفيض المتبعة لم تحقق للجزائر أهدافها المرجوة وأن التقلبات الحاصلة في سعر صرف الدولار مقابل اليورو أثرت سلباً على الاقتصاد الجزائري؛

4- دراسة عبد العزيز برنة 2015-2016

أراد الباحث التوصل إلى نوعية العلاقة التي تربط بين كل من الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو والميزان التجاري وسعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك، وقد تبين له في الأخير بأن هناك علاقة بين الميزان التجاري الجزائري وسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو وذلك على المدى الطويل وعدم وجود علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو ورصيد الميزان التجاري نتيجة طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.

ثانياً: متغيرات الدراسة

تم ضبط نموذج الدراسة بتحديد العلاقة بين الميزان التجاري كمتغير تابع وسعر صرف الدينار الجزائري وأسعار البترول كمتغيرين مستقلين، وتعتبر المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة معطيات سنوية تمتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 وهي مقيمة بالدولار الأمريكي، كما تم أخذ قيمة سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

ثالثاً: صياغة النموذج

من أجل التوصل إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين الميزان التجاري وكل من سعر صرف الدينار الجزائري وأسعار النفط سنقوم بوضع نموذج وذلك بالاعتماد على التطورات التي طرأت على الميزان التجاري كمتغير تابع والتغيرات التي شهدتها كل من سعر صرف الدينار الجزائري وأسعار البترول كمتغيرات مستقلة وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015. بافتراض وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين يتم التعبير عن الدالة وفق الصيغة التالية:

$$BC = \int (TCN, P)$$

$$\Rightarrow BC = c + \beta TCN + \lambda P$$

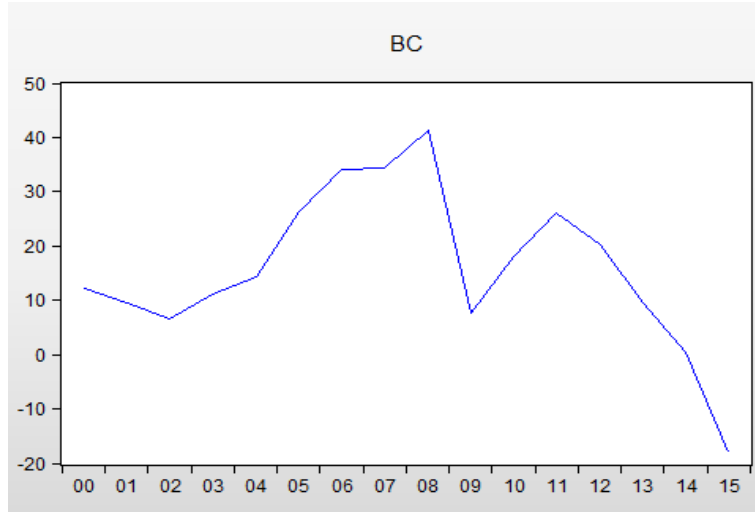
حيث:

● BC : الميزان التجاري؛● c : الثابت؛● TCN : سعر صرف الدينار الجزائري؛● P : أسعار البترول؛● β, λ : الميلين اللذان يحددان العلاقة بين المتغيرات.

رابعاً: تحليل تطور متغيرات الدراسة

يمكن أن نوضح هذه التطورات السنوية الخاصة بمتغيرات الدالة التابعة والمستقلة والمتمثلة في: الميزان التجاري، سعر صرف الميزان التجاري وأسعار البترول في الأشكال التالية:

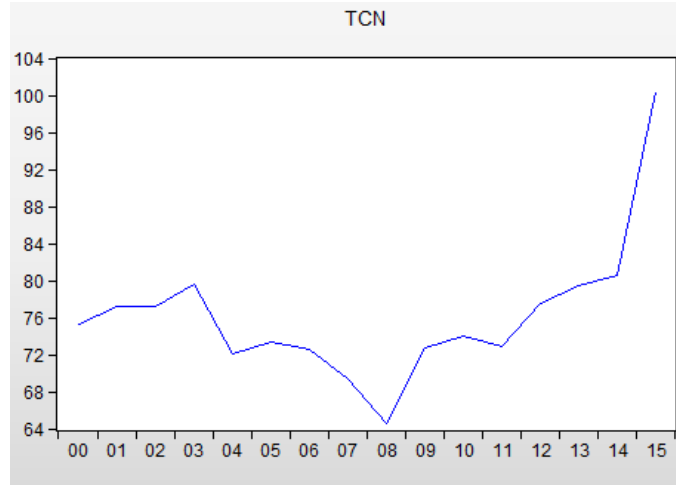
الشكل رقم (01): تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015



المصدر: من إحصائيات بنك الجزائر ومخرجات برنامج 8.Eviews.

يتضح من خلال هذا الشكل أن الميزان التجاري قد حقق فائض طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 أين بدأ الرصيد ينخفض حتى تحقيقه عجز في سنة 2015، وتعتبر الفترة الممتدة من عام 2002 إلى غاية عام 2008 أفضل فترة حقق فيها الميزان التجاري فائض في رصيده وذلك نتيجة الإيرادات المرتفعة المتأتية من صادرات المحروقات والتي تمثل ما يقدر بـ 97% من صادرات الجزائر والمتأتية من الزيادة الحاصلة عن ارتفاع أسعار النفط من \$25,06 للبرميل عام 2002 إلى \$99,33 للبرميل عام 2008 وهو ارتفاع كبير بلغ حوالي 4 أضعاف عما كان عليه سابقاً، بينما في السنوات اللاحقة عرف الميزان التجاري الجزائري حالة تدبذب في رصيده نتيجة الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما صاحبها من انخفاض في أسعار النفط والتي لم تعرف استقرار بعد ذلك وهو ما نتج عنه تحقيق الميزان التجاري لحالة عجز لم يشهد لها مثيل خلال فترة الدراسة.

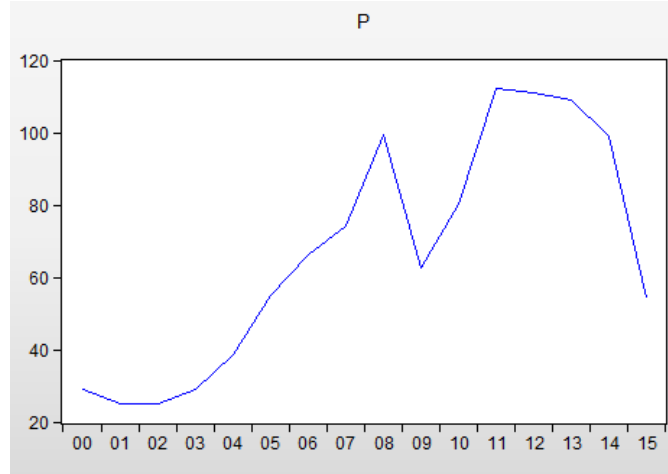
الشكل رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015



المصدر: من إحصائيات بنك الجزائر ومخرجات برنامج Eviews 8.

عرف سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاع ملحوظ عمومًا خلال المدة 2007-2000 لكنه بعد هذه السنة الأخيرة بدأ في الانخفاض نتيجة الأزمة العالمية التي حدثت في أواخر عام 2007 والتي أثرت سلبيًا على قيمة الدولار الأمريكي وأدت إلى انخفاضه وهو الأمر الذي أثر بدوره على قيمة الدينار الجزائري كون أن 97% من حجم صادراتها تُسعر بالدولار الأمريكي، ثم بعد تلك الفترة عاود سعر صرف الدينار الجزائري الارتفاع من جديد إلى غاية نهاية عام 2015.

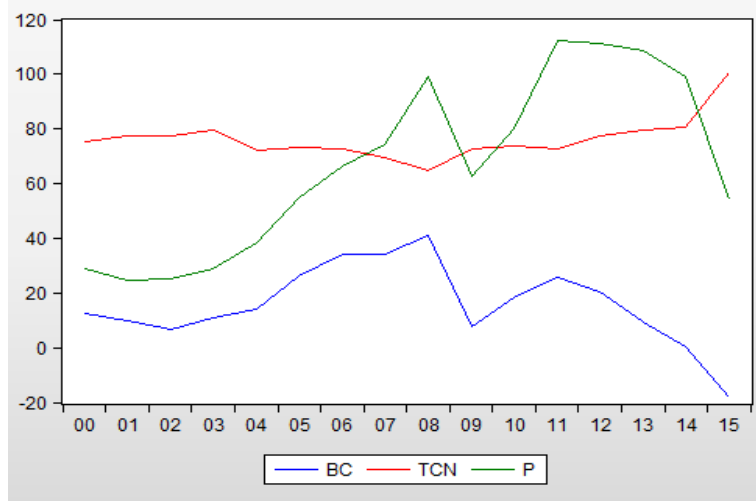
الشكل رقم (03): تطور أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015



المصدر: من إحصائيات OPEC ومخرجات برنامج Eviews 8.

بينما يوضح هذا الشكل حالة الارتفاع المستمر لأسعار البترول ابتداءً من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012 من \$24 إلى غاية تحقيقه \$111 للبرميل ليشهد بعد ذلك انخفاض في اتجاه الأسعار إلى غاية سنة 2015 بسبب توتر اقتصاديات دول العالم بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانخفاض طلبها على النفط إضافةً إلى ظهور منتجين جدد إلى السوق النفطية وإغراق السوق بالمنتج النفطي.

الشكل رقم (04): تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري، الميزان التجاري وأسعار البترول



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

أما في هذا الشكل المتعلق بتطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري، الميزان التجاري وأسعار البترول يُظهر لنا بأن الميزان التجاري وأسعار البترول تشهد نفس وتيرة التطور أين عاشنا حالة انخفاض في سنة 2000 ليرتفعا بعد ذلك ابتداءً من سنة 2002 وصولاً إلى أواخر سنة 2007 التي تأتي بعدها مرحلة الانخفاض في أسعار البترول وفي رصيد الميزان التجاري وعليه نستنتج من خلال هذا الشكل بأن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وعلى العكس من ذلك نلاحظ بأن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري حيث أنه في الفترة الأولى (2000-2001) يرتفع سعر صرف الدينار الجزائري وعلى العكس من ذلك نلاحظ بأن الميزان التجاري يشهد حالة انخفاض ليعكس الوضع في الفترة الموالية (2002-2007) بين المتغيرين، أم الفترة الأخيرة (2008-2015) يرجع سعر صرف الدينار الجزائري ويرتفع من جديد أما الميزان التجاري فيعود إلى حالة الانخفاض حتى يصل إلى حالة العجز.

خامساً: تقدير النموذج

اعتمدنا في تقدير النموذج على طريقة المربعات الصغرى التي تقوم على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن ويتم ذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews 8، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تحصلنا على النتائج التالية:

بحيث يتمثل الشكل العام للنموذج الذي يأخذ الصيغة الخطية وفق المعادلة التالية:

$$BC = 131,898541141 - 1,59327116259 * TCN + 0,0799415696905 * P$$

$$(20,37466)$$

$$(0,252774)$$

$$(0,060071)$$

$$F = 22,67551$$

$$DW = 1,718717$$

$$Prob = 0,000058$$

$$R^2 = 0,777210$$

سادساً: تحليل النموذج

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة قابليته من وجهة النظرية الاقتصادية، الناحية الإحصائية واختباره من الناحية القياسية.

1- التحليل الاقتصادي

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ بأن النموذج مقبول اقتصاديًا لأن نتائج الدراسة تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري وعلاقة طردية بين أسعار النفط والميزان التجاري وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فإذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن رصيد الميزان التجاري سيتغير بـ 1,593 وحدة؛

2- التحليل الإحصائي

من الناحية الإحصائية نلاحظ بأن المتغير المستقل الموجود في النموذج والمتمثل في أسعار البترول ليس له معنوية عند مستوى 5٪. ذلك لأن $(Pr o_p = 0.2)$ ، على عكس سعر صرف الدينار الجزائري الذي يظهر من خلال نتائج الدراسة بأنه معنوي عند مستوى 5٪ $(Pr o_{TCN} = 0.000)$ ، كما نلاحظ أيضًا بأن $F_c = 41,30 > F_{tab} = 4,3$ وعليه قبول الفرضية البديلة وهو ما يدل على وجود علاقة خطية بين المتغيرات، وأن القدرة التفسيرية للنموذج تقدر بـ $R^2 = 0,777210$ بمعنى أن الميزان التجاري يتم تفسيره بنسبة 77,72٪ من التغيرات التي تحدث على سعر صرف الدينار الجزائري وأسعار البترول أما الباقي والمقدر بـ 22,28٪ تفسره عوامل أخرى غير المدرجة في النموذج لكن يبقى مشكل متغير أسعار الصرف وعليه فالنموذج ليس مقبول إحصائيًا؛

3- التحليل القياسي

أما من الناحية القياسية فنلاحظ بأنه توجد هناك مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغيرات وذلك من خلال DW $(DW = 1,66)$ وهي بعيدة عن القيمة المرجعية (2) وبالتالي فالنموذج غير مقبول قياسيًا. من خلال تحليل نتائج الدراسة المتحصل عليها توصلنا إلى أن النموذج بشكل عام ليس مقبول لذلك سنقوم بإجراء عليه بعض التعديلات والمتمثلة في: إزالة متغير سعر البترول والإبقاء على متغير سعر صرف الدينار الجزائري والثابت فقط من جهة، وإدخال $AR(1)$ على النموذج لحل مشكلة الارتباط الذاتي لتتحصل على نموذج جديد.

سابعًا: تقدير النموذج الجديد

بعد الإجراءات التي قمنا بها على النموذج الأول تحصلنا على النتائج الجديدة التالية:
أصبحت معادلة النموذج الجديدة من الشكل:

$$BC = -1,57493602961 * TCN + 136,310922565 + [AR(1) = 0,172007125891]$$

(0,318825)

(24,41725)

(0,317321)

 $F = 19,01860$ $DW = 1,931122$ $Pr ob = 0,000190$ $R^2 = 0,760178$ **ثامنًا: تحليل النموذج الجديد**

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة قابليته من وجهة النظرية الاقتصادية، الناحية الإحصائية واختباره من الناحية القياسية.

1- التحليل الاقتصادي

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها نلاحظ بأن النموذج مقبول اقتصاديًا لأن نتائج الدراسة تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فإذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن رصيد الميزان التجاري سيتغير بـ 1,574 وحدة؛

2- التحليل الإحصائي

من الناحية الإحصائية نلاحظ بأن المتغير المستقل الموجود في النموذج والمتمثل بسعر صرف الدينار الجزائري الذي يظهر من خلال نتائج الدراسة بأنه معنوي عند مستوى 5٪ ($Pr o_{TCN} = 0.0003$)، وأن النموذج يمتاز بالمعنوية بصفة عامة عند مستوى 5٪ ($Pr ob = 0.00019$)، كما نجد أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة ($R^2 = 0,7601$) وهي قريبة من الواحد، بمعنى أن المتغير المستقل والمتمثل في سعر صرف الدينار الجزائري يعكس تعبير تغيرات المتغير التابع (الميزان التجاري) بنسبة 76,01٪، والباقي أي 23,29٪ يعكسه المتغيرات الأخرى التي لها تأثير على الميزان التجاري وغير المدرجة في النموذج، هذا بالإضافة إلى أن المتغير TCN له معنوية في النموذج ($Pr ob_{TCN} = 0.0003$) عند مستوى 5٪ أفضل عما كان عليه في الجدول السابق ونفس النتيجة للثابت ($Pr ob_c = 0,0001$)، هذا بالإضافة إلى أن $F_c = 19,01 > F_t = 4,3$

وبالتالي قبول الفرضية البديلة أي أنه هناك علاقة خطية بين المتغيرين التابع والمستقل، وعليه نخلص القول بأن النموذج مقبول إحصائيًا؛

3- التحليل القياسي

أما من قياسيًا فنلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغيرات وذلك من خلال قيمة DW ($DW = 1,93$) التي نجدها قريبة من القيمة المرجعية (2) وبالتالي نقول بأن النموذج مقبول قياسيًا. نستنتج من خلال التحليل السابق العرض للنموذج الجديد بأن له صلاحية عند مستوى معنوية 5٪ أنه يمكننا الاعتماد عليه في عملية التحليل والتنبؤ واعتباره النموذج الأمثل.

خاتمة

سعت الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار من أجل جذب الاستثمار الأجنبي وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات غير أنها لم تنجح في ذلك وبقي الاقتصاد على حاله. وذلك لأننا توصلنا من خلال ورقتنا البحثية هذه إلى أن لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري أثر على الميزان التجاري وهو سلبي وكبير حيث يحتل نسبة 76,01٪، بينما الباقي كان من نصيب المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي لها تأثير على الميزان التجاري، كما تم التوصل إلى النتائج التالية:

- اتبعت الجزائر سياسة تخفيض العملة من أجل القضاء على العجز في الميزان التجاري لكننا نلاحظ أنها لم تحقق ذلك وأن اتجاهات الميزان التجاري اتخذت مجرى معاكس لما كان مخطط له؛
- في الفترات الأولى من الدراسة حقق الميزان التجاري فائضًا لكن ذلك لا يعكس تحسن الاقتصاد الجزائري وإنما كان بفعل ارتفاع أسعار المحروقات؛
- من بين العوامل الأساسية التي تؤثر في قيمة العملة هي الطلب وبالتالي وبما أن الجزائر تعتمد على المحروقات في صادراتها عليها أن تجد حل حول عملة تسعير المحروقات التي احتكرت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة تغييرها، بالإضافة إلى زيادة حجم صادراتها خارج المحروقات للنهوض باقتصادها ورفع قيمة عملتها وحتى يصبح من الإمكان التحكم في ميزان مدفوعاتها.

الهوامش

1. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر، 2000، ص: 157، 158.
2. لخلو موسى بوحاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية -دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية، ط 1، بيروت -لبنان، 2010، ص: 295-299.
3. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قسنطينة -الجزائر، 2004-2005، ص: 148-150.
- *. لمزيد من الإطلاع أنظر:
4. شعيب بونوة، سياسة سعر الصرف بالجزائر -نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 5-2011، ص: 122 - 124؛
5. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية -حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان -الجزائر، 2011-2012، ص: 109-113؛
6. بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، غير منشورة، جامعة تلمسان -الجزائر، 2013-2014، ص: 159-162؛
7. حمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، ص: 243، 244؛
8. سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية فرع تقنيات كمية التسيير، غير منشورة، جامعة المسيلة -الجزائر، 2011-2012، ص: 33-36؛
9. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان -الجزائر، 2011-2012، ص: 96-98.
10. عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة ومالية دولية، غير منشورة، جامعة ورقلة -الجزائر، 2015-2016، ص: 45.
11. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، غير منشورة، جامعة بسكرة -الجزائر، 2014-2015، ص: 125-126.